ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

موقف المملكة العربية السعودية من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٨٢ في الصحافة السعودية

د. فهد عباس سليمان السبعاوي
مدرس التاريخ الحديث
قسم التاريخ – كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة كركوك – جمهورية العراق

مُلَخّصْ

يتناول البحث الموقف الذي تبنته المملكة العربية السعودية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز (١٩٧٥-١٩٨٢) من قيام الحرب الأهلية في لبنان من خلال الصحافة السعودية، عن طريق الجهود الدبلوماسية التي بذلتها في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة، ومن خلال الدعم المادي وتقديم المساعدات الإنسانية للفئات المتضررة من تلك الحرب. وتأتي دراسة الموقف السعودي من الحرب الأهلية من خلال الصحافة السعودية الرسمية وغير الرسمية التي تناولت ورصدت تفاصيل دقيقة لأحداث تلك الحرب والتصريحات والبيانات الرسمية للمسؤولين السعوديين والجهود المبذولة لوقف نزيف الحرب الأهلية اللبنانية.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٢٥	يوليو	٢٠١٥
تاريخ قبول النشر:	١٩	نوفمبر	٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
تاريخ لبنان الحديث، إسرائيل، الحرب الأهلية اللبنانية، الدبلوماسية السعودية، سياسة إسرائيل

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0041874

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
فهد عباس سليمان السبعاوي. "موقف المملكة العربية السعودية من الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ – ١٩٨٢) في الصحافة السعودية".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد السادس والثلاثون: يونيو ٢٠١٧. ص٣٠ – ٣٨.

مُقَدِّمَةُ

شهد لبنان منعطفًا خطيرًا في تاريخه المعاصر، تمثل بقيام الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، تلك الحرب التي يصعب تحديد هويتها، هل هي حرب طائفية أم اجتماعية واقتصادية، أو أنها حرب بين أطراف لبنانية – فلسطينية، أم هي حرب إقليمية، لكن هي في جميعها اجتمعت لتشعل نار الحرب الأهلية اللبنانية، دفع ثمنها أبنائها ليس باختيارهم فقط بل أصبحوا أيضًا أداة لإشعال فتيلها. فطوال الحرب الأهلية اللبنانية كان اللبنانيون أداة في أيدي الدول الإقليمية والدولية لتنفيذ خططها وأهدافها في المنطقة العربية، وأصبح لبنان ساحة صراع إقليمي ودولي ومكان لتصفية الحسابات بعيدًا عن أراضي هذه الدول الإقليمية والدولية. يتناول البحث الموقف الذي تبنته المملكة العربية السعودية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز (١٩٧٥-١٩٨٢) من قيام الحرب الأهلية في لبنان من خلال الصحافة السعودية، عن طريق الجهود الدبلوماسية التي بذلتها في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة، ومن خلال الدعم المادي وتقديم المساعدات الإنسانية للفئات المتضررة من تلك الحرب. وتأتي دراسة الموقف السعودي من الحرب الأهلية من خلال الصحافة السعودية الرسمية وغير الرسمية التي تناولت ورصدت تفاصيل دقيقة لأحداث تلك الحرب والتصريحات والبيانات الرسمية للمسؤولين السعوديين والجهود المبذولة لوقف نزيف الحرب الأهلية اللبنانية.

١- ظروف ودوافع قيام الحرب الأهلية اللبنانية

أدت عوامل عديدة دورها في تنامي الاحتقان الداخلي في لبنان عام ١٩٧٥ وأدى ذلك بدوره إلى اندلاع الحرب الأهلية في هذا البلد، الأمر الذي نتج عنه تدخل قوى إقليمية وأجنبية في هذه الحرب، ومن بين تلك العوامل هو الخلاف حول المشاركة في الحكم والخلاف حول هوية لبنان ودوره في القضايا العربية وموقعه من الصراع العربي – الإسرائيلي[1]. وشكّل الوجود الفلسطيني في لبنان والموقف منه داخل لبنان دورًا مهمًا في

اندلاع تلك الحرب، فبينما كانت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية والمسلمين تنادي بوجوب دعم المقاومة الفلسطينية للوقوف بوجه العمليات العسكرية الإسرائيلية وتحمّل جزءًا من أعباء هذه المواجهة العربية – الإسرائيلية كان الجانب الأخر يطالب بوضع حد للوجود الفلسطيني وإلزام الفلسطينيين باحترام قوانين الدولة والاتفاقيات المعقودة بين الطرفين من اجل عدم إعطاء ذريعة لإسرائيل بضرب قواعد الفدائيين في لبنان والمدن والقرى اللبنانية[٢].

وبهذه العوامل العديدة أصبح لبنان منقسم إلى معسكرين كبيرين (المعسكر الإسلامي) الذي تحالف غالبيته مع المقاومة الفلسطينية وانتظمت في داخله ميليشيات مسلحة ذات وزن عسكري لا يستهان به نظمتها بالأساس القوى الوطنية والتقدمية المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية والتي سميت (الحركة الوطنية اللبنانية) بقيادة كمال جنبلاط[٣]. ومعسكر (ماروني) الذي التفت غالبيته حول مليشيات الكتائب والوطنيين الأحرار والمنظمات المارونية المسلحة الأخرى والتي أطلق عليها لقب (الانعزاليين)، والتي شكلت (الجبهة اللبنانية) فيما بعد[٤].

شهد لبنان تأسيس العديد من الأحزاب السياسية ومن بينها الحزب الشيوعي اللبناني الذي يعود تأسيسه إلى عام ١٩٢٤ تحت تسمية (حزب الشعب اللبناني)[٥]، فضلاً عن الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي تأسس في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٣٢ بوصفه حزبًا عقائديًا غير طائفي[٦]، ومؤسس هذا الحزب هو أنطوان سعاده[٧]. وإلى جانب تلك الأحزاب، عرف لبنان عدد من الأحزاب والمنظمات السياسية كان لها تأثير مباشر في الأحداث الداخلية التي شهدها لبنان قبيل اندلاع الحرب الأهلية. منها منظمة العمل الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة الناصريين المستقلين وحركة المقاومة أمل وغيرها[٨]. هذا الخليط من الأحزاب اليسارية والناصرية والتقدمية سرعان ما تجمع في صيغة ائتلافية بعد اندلاع الحرب في لبنان تحت اسم (الحركة الوطنية اللبنانية) بزعامة كمال جنبلاط.[٩]

كما شهد لبنان تأسيس عدد من الأحزاب السياسية والتنظيمات المارونية المنضوية تحت الجبهة اللبنانية ومنها حزب الكتائب اللبنانية الذي تأسس في تشرين الثاني عام ١٩٣٦ بزعامة بيار الجميل، ولعب حزب الكتائب دورًا قياديًا لليمين المسيحي مع اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ ووقف بوجه المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وقد أتهم الحزب بالمسؤولية في اندلاع الحرب في ١٣ نيسان ١٩٧٥[١٠]. وحزب الوطنيين الأحرار الذي تأسس على يد كميل شمعون عام ١٩٥٨، عندما كان رئيسًا للجمهورية[١١].

وبرر مؤسسو الجبهة اللبنانية بان غاية الأحداث في لبنان هو القضاء على طائفتهم وان عليهم التكتل مارونيًا[١٢]. أما أهداف هذه الجبهة من الحرب فتمثلت بالدفاع عن الصيغة اللبنانية ومواجهة تحالف الحركة الوطنية مع المقاومة الفلسطينية وعدت الجبهة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي السبب الرئيس للمحنة اللبنانية[١٣]. لذلك نرى أن للقوى اليمينية الانعزالية أهدافًا استراتيجية مبنية على السيطرة على لبنان من خلال الرد على الوجود الفلسطيني واستنزاف قدراته العسكرية خدمةً لهم وللامبريالية[١٤]. وكذلك عزل القوى الوطنية اللبنانية عن المقاومة الفلسطينية وتوجيه ضربات إلى القوى الوطنية لإخضاعها وضمان استقرارها[١٥]. وكذلك حماية ما عرف بـ (لبنانية) لبنان ومن ثم إبعاد لبنان عن محيطه العربي واقصائه عن تأدية دوره بالشكل المطلوب لمواجهة المؤامرات التي كانت تحاك ضده[١٦].

يمكن القول؛ بأن هناك توجهين واضحين حول أسباب الحرب في لبنان فمن ناحية هنالك الذين يقولون أن أسباب الحرب في لبنان هي أسباب داخلية من خلال الطائفية والانعزالية التي بثت فرنسا بذورها، وازدياد التناقضات الاقتصادية والاجتماعية[١٧]. فضلاً عن ضعف السلطة المركزية وانشقاقها[١٨]. وهناك مَنْ يرى أن أسباب الحرب خارجية ولا علاقة للبنانيين بها، فالحرب في مفهومهم هي (حرب الآخرين على ارض لبنان). فالعامل الخارجي موجود في جميع أزمات لبنان وله دورًا فعالاً منذ نشوب الحرب الأهلية عام ١٨٦٠ ومرورًا بحرب ١٩٧٥[١٩].

بدأت المشكلة الطائفية في لبنان مع بداية التدخل الأجنبي في لبنان ولاسيما بعد فتنة ١٨٦٠ فبادرت الدول الغربية إلى التدخل الفعلي بالحجة الاستعمارية التقليدية، وهي المحافظة على الأمن وحماية الأقليات، فتطوعت فرنسا لحماية الموارنة، والنمسا لحماية الكاثوليك، وروسيا القيصرية لحماية الأرثوذكس، وبريطانيا لحماية الدروز[٢٠]. ويأتي العامل الاقتصادي – الاجتماعي واحدًا من بين العوامل الممهدة لقيام الحرب الأهلية في لبنان، إذ لعبت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الطوائف وبين المناطق أي بين محافظتي بيروت وجبل لبنان من جهة وباقي المحافظات اللبنانية من جهة أخرى دورًا رئيسيًا في ازدياد التوتر بين اللبنانيين، وعلى الرغم من تعزيز موقع لبنان بوصفه مركزًا ماليًا أمنًا للبرجوازية العربية وبوصفه مصدرًا سياحيًا لأثرياء دول الخليج وكمعمل للتجارة مع الغرب ولبرالية الاقتصاد اللبناني وسوقه الحرة إلا ان هذه المكانة التي احتلتها لبنان كان لها آثار سلبيه إذ أدت إلى زحف العديد من العوائل إلى بيروت وظهور حزام فقر حولها في الكرنتينا وبرج حمود والنبعه والشياح وتل الزعتر.[٢١]

ومن جانب آخر، اختلف اللبنانيون بشدة حول التواجد الفلسطيني سياسيًا وعسكريًا في لبنان، وحول العمل الفدائي عند الحدود اللبنانية بعد عام ١٩٦٧ وذلك بسبب بروز المقاومة الفلسطينية على الصعيد العربي والدولي بعد حرب عام ١٩٦٧ وتسلمها زمام الفلسطينيين أينما كانوا في العالم العربي[٢٢]. ثم تطور الوضع الفلسطيني في لبنان بعد أحداث عام ١٩٦٩ وتوقيع اتفاق القاهرة، إذ تحول الفلسطينيون من لاجئين في لبنان إلى قوة عسكرية مسلحة ومستقلة محليًا عن الدولة اللبنانية إذ

استطاعت أن تنتزع سلطة الاعتراف على المخيمات والدفاع عنها ضد الهجمات الإسرائيلية، وأصبح للفلسطينيين مراكز إعلامية وتدريبية وعسكرية في لبنان[٢٣].

وشكّل خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن سنة ١٩٧٠ على أثر أحداث (أيلول الأسود) وتوجههم نحو لبنان عاملاً زاد من حدة الخلاف اللبناني حول الوجود الفلسطيني[٢٤]. زد على ذلك هو مصلحة إسرائيل في إشعال الأزمة اللبنانية هو أثارة الفتنه والشقاق والتوتر بين اللبنانيين والفلسطينيين وذلك عبر العمليات العسكرية المتكررة [٢٥]. فقد كانت سياسة إسرائيل منذ زمن طويل أن تجعل جيرانها يدفعون ثمن انطلاق العمليات الفدائية الفلسطينية ضدها من أراضيها لإرغام الحكومات الضعيفة على ضبط الفدائيين والسيطرة عليهم.[٢٦]

٢- اندلاع الحرب الأهلية في لبنان

شهد مطلع عام ١٩٧٥ اشتداد حدة الصراعات السياسية في لبنان وتحولها إلى صراعات مسلحة، ففي ٢٦ شباط ١٩٧٥، انطلقت تظاهرة شعبية صاخبة في مدينة صيدا[٢٧]. إذ قام صيادوا الأسماك في صيدا بمسيرة تظاهرية احتجاجًا على الترخيص الذي أعطي لشركة بروتين لصيد الأسماك[٢٨]، التي كان يرأس مجلس إدارتها رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون. والذي تملك بموجبه الحق في صيد الأسماك على امتداد الساحل اللبناني لمدة ٩٩ عامًا فعد الصيادون أن ذلك يشكل خطرًا على مصدر رزقهم[٢٩].

فتدخل الجيش بعنف لقمع المظاهرة بعد ما زعمت قيادته أطلاق النار عليه من قبل المتظاهرين وقتلت رقيبًا من أفراده، فرد الجيش بالمثل مما أسفر عن إصابة رئيس بلدية صيدا النائب السابق معروف سعد ومن ثم موته في ٦ أذار١٩٧٥، فضلاً عن مقتل أحد عشر متظاهرًا برصاص الجيش الذي تصدى لهم[٣٠]. وفي ٢٨ شباط قامت مظاهرة احتجاج في بيروت نظمها تجمع الأحزاب الوطنية التقدمية وتقدمت بمطالب عدة تمثلت في تحقيق مطالب صيدا بشأن الأسماك وتعويض الأضرار ووضع قانون جديد لتنظيم الجيش وإجراء تحقيق جدي لمعرفة مطلقي النار على معروف سعد والدعوة إلى الإضراب العام والمستمر حتى تحقيق هذه المطالب[٣١].

وفي المقابل دعت الكتائب اللبنانية حلفاؤها إلى الخروج في مظاهرات دفاعًا عن الجيش وتأييدًا له. وفي اليوم التالي خرج أهالي صيدا والمقاومة الفلسطينية إلى الشارع وقطعوا الطريق الرئيسي الذي يربط المدينة بصور، وأطلقت المليشيات المحلية في صيدا والفدائيون الفلسطينيون من مخيم عين الحلوة الرصاص على وحدات الجيش التي تحركت في اتجاه المدينة لإعادة فتح الطريق مما جعل الجيش يقتحم صيدا، وأسفر تدخل الجيش عن مقتل خمسة من إفراده واحد عشر مدنيًا ولم يتوقف القتال إلا في ١ آذار ١٩٧٥ بعد ما تلقى أهالي صيدا تعهدات رسمية بسحب قوات الجيش من المدينة[٣٢]. وتم بالفعل سحب الجيش وأقصي دوره في حفظ الأمن من صيدا بعد ما وجهت إليه الاتهامات بأنه يخدم مصالح مارونيّة ويعمل من أجل القضاء على المقاومة الفلسطينية[٣٣]. ثم عقد مجلس الوزراء اللبناني برئاسة رشيد الصلح[٣٤]. اجتماعًا طارئًا لبحث الأزمة ووافقت الحكومة اللبنانية في ٢ آذار على طلب إجراء تحقيق في الحادث وصرحت الحكومة أنها سوف تعيد النظر في مسألة منح امتياز الصيد لشركة بروتين على نحو يتوافق مع مصالح جميع الأطراف المعنية[٣٥]. ثم أصدرت الحكومة قرارًا في (٤ نيسان) بعدم السماح لشركة بروتين بالصيد على بعد (١٥) كيلو متر على الأقل عن الشاطئ اللبناني وتعويض الصيادين المتضررين.[٣٦]

استمر مسلسل الأحداث في لبنان الأمر الذي نتج عنه اندلاع حرب أهلية، ففي ١٣ نيسان ١٩٧٥، عندما وصل رئيس حزب الكتائب بيار الجميل لحضور تدشين كنيسة جديدة في عين الرمانة في بيروت[٣٧]. فانطلقت من أحد الأزقة سيارة واندفعت إلى صوب الكنيسة فقامت بضرب الحاضرين بالرصاص فلقي أربعة مصرعهم في الحال ومن ضمنهم جوزيف أبو عاصي المرافق الشخصي لبيار الجميل[٣٨]. وبعد فتره وجيزة مرت حافلة تقل فلسطينيين عائدين إلى منطقة مخيم تل الزعتر القريبة من مكان الحادث بعد ما شاركوا في احتفالية نظمتها لهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)[٣٩]. إذ كان قد أقيم في مخيم صيدا ذلك اليوم احتفالاً بالذكرى الأولى لعمليه فدائية ضد المستعمرات الإسرائيلية، فاعترضتهم مجموعه من أعضاء حزب الكتائب في عين الرمانة وأطلقوا الرصاص على الباص بكثافة فسقط ٢٦ قتيلاً و١٩ جريحًا[٤٠]. وبدأ التوتر يتصاعد بشكل لا مثيل له وساعد على ذلك أن نفوس المواطنين في الأصل مهيأة نتيجة حملة التعبئة من جانب الكتائب ضد الوجود الفلسطيني في لبنان فضلاً عن التطورات التي رافقت أحداث صيدا واغتيال معروف سعد.[٤١]

وقد شكل مقتل الفلسطينيين في عين الرمانة بداية الصدام بين المقاومة الفلسطينية وحزب الكتائب وبداية الصراع المسلح في لبنان. ورغم نفي بيار الجميل مسؤولية حزبه في هذه الحادثة إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية حملّت حزب الكتائب المسؤولية ووصفته بأنه: "عمل مدبر وجاء في خطة مدروسة ومحكمه التدابير بعلم قيادة حزب الكتائب".[٤٢]

ورغم محاولات التهدئة إلا انه سرعان ما أتسع نطاق الاشتباكات وتزايد الانفجارات وبدأت تستعمل المدافع والصواريخ في مناطق عين الرمانة والشياح وفرن الشباك والدكوانه فسقط نتيجة لذلك ٣٣ قتيلاً وعشرات الجرحى[٤٣]. ونتيجة لهذه الأحداث قسم لبنان إلى منطقتين جغرافيتين متخاصمتين وبدأ الفرز السياسي والطائفي يعمل على تكريس زعامة لبنانية مسيحية في المنطقة الشرقية من بيروت مقابل زعامة فلسطينية مسلحة وأحزاب تقدمية وطنية في المناطق الغربية من بيروت وفي اليوم

ذاته تجاوبت الكتائب والمقاومة مع مساعي التهدئة الذي أمكن تحقيقه بفضل الأمين العام للجامعة العربية بتسليم الكتائب لاثنين من المطلوبين بتدبير حادثة عين الرمانة إلى السلطات اللبنانية[٤٤].

إلا أن الأزمة اللبنانية انفجرت مره أخرى مع استقالة حكومة رشيد الصلح في ١٥ أيار ١٩٧٥ بسبب ضغط الكتائب حول ضرورة مجيء حكومة قويه تخلف حكومة الصلح، والاستقالات الجماعية للوزراء من أعضاء حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار[٤٥]. أعلن الرئيس اللبناني سليمان فرنجيه (١٩٧٠-١٩٧٦) في ٢٣ أيار ١٩٧٥ عن تأليف حكومة عسكرية من ستة وزراء برئاسة العميد المتقاعد نور الدين الرفاعي، إلا أنها سرعان ما قدمت استقالتها يوم ٢٦ أيار تحت ضغط المعارضة الإسلامية واليسارية الواسعة[٤٦].

عاش لبنان أزمة سياسية حقيقية تمثلت في سرعة تبدل الوزارات بسبب الخلاف حول عدم اشراك الكتائب في الحكومة رافقه تجدد القتال يوم ٢٨ حزيران ١٩٧٥ على جبهة الشياح وعين الرمانة واهتزاز بيروت بالصواريخ والمتفجرات في معظم أحيائها ليلاً[٤٧]. عندها عمد الكتائبيون إلى تجديد القتال في بيروت من أجل إنزال الجيش وسحق الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية فقصفوا منطقة الأسواق التجارية واندلعت النيران في جميع الأسواق من اجل جر الجيش إلى هذه المواجهة[٤٨]. وهنا دخل لبنان بمعارك عنيفة وتصفيات جسدية وتهجير مستمر واحتلال للحارات ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٦، لا سيما مخيم تل الزعتر الذي وصل تعداد سكانه إلى ٣٠ ألف نسمة[٤٩]. ولم تفلح جهود الوساطة السورية، بعد اللقاء الذي جمع الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس اللبناني سليمان فرنجية ورشيد كرامي وإعلان الوثيقة الدستورية[٥٠] في ١٤ شباط ١٩٧٦ لوقف حمامات الدم بسبب رفض الأطراف المتقاتلة لتلك الوثيقة[٥١].

٣- موقف المملكة العربية السعودية من قيام الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٨٢)

أثار اندلاع الحرب الأهلية في لبنان قلق الدول العربية والإسلامية والأجنبية، وبخصوص الموقف السعودي، فقد أتسم بتمسك المملكة العربية السعودية بثوابت أساسية حيال الأزمة اللبنانية، وهي رفض تقسيم لبنان والحفاظ على وحدته واستقراره، وضرورة القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية للتغلب على الأزمة، والإبقاء على المقاومة الفلسطينية وإزالة الخلافات بينها وبين لبنان والعمل على رفض تدويل الأزمة اللبنانية وعدّها قضية عربية[٥٢].

عبرت المملكة العربية السعودية عن بالغ قلقها، منذ بداية اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، وعلى الفور اصدر الديوان الملكي السعودي بيانًا عن الأحداث اللبنانية في ١٨ نيسان ١٩٧٥ جاء فيه: "إن الأحداث الجارية في لبنان الشقيق بين حزب الكتائب والمقاومة الفلسطينية تؤلم كل عربي وأن المملكة العربية السعودية تناشد جميع العناصر المخلصة من الطرفين أن يتحلوا بالصبر وأن يضعوا حدًا لهذه الاستفزازات التي لا يستفيد منها إلا العدو المتربص بالأمة شرًا، وترجو المملكة أن التعاون والوئام بين جميع العناصر لتتمكن من تحرير أرضنا واسترداد حقوقنا من أيدي العدو الغاصب".[٥٣]

اِهتم الملك خالد بن عبدالعزيز[٥٤](١٩٧٥-١٩٨٢) بالقضية اللبنانية، واتصل بالرئيس اللبناني سليمان فرنجية أعرب عن قلق بلاده مما يجري في لبنان، وأكد وقوف بلاده على الحياد لتفويت الفرصة على الدول الراغبة في إغراق الدول العربية في هذه الحرب، وأوضح أن الحوار السياسي هو انجح الحلول لوقف نزيف الدم في لبنان[٥٥]. وأكد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أن بلاده تدعو إلى ضرورة اتفاق اللبنانيين وتوحيد الصف الداخلي والرجوع إلى التهدئة لوقف الاقتتال الداخلي[٥٦]، وأعرب ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبدالعزيز عن قلقه مما يجري في لبنان وبأن ما يحدث هو مأساة بكل ماتحمله الكلمة من معنى، وأوضح أن الحكومة السعودية مع كل حل يرمي إلى إيقاف الاقتتال بين اللبنانيين والفلسطينيين وأن الحل يكمن في توحيد المواقف للوصول إلى نتيجة مرضية للطرفين[٥٧].

أصدرت الحكومة السعودية بيانًا في نهاية نيسان ١٩٧٥ جاء فيه: "تشعر المملكة العربية السعودية بالألم البالغ والأسى العميق، إزاء الأحداث التي آلمت بلبنان الشقيق، وتنظر المملكة بقلق بالغ إلى ما يمكن أن يؤدي إليه استمرار هذه الأحداث، لقد حاولت المملكة في نطاق الجامعة العربية تجنيب لبنان المأساة التي حلت به والتي ذهب ويذهب ضحيتها أناس أبرياء ودماء غالية والتي عبثت وأودت بأمنه واستقراره... إن المملكة تؤمن أن الوحدة الوطنية في لبنان هي الركيزة الأساسية لأمنه واستقراره وسيادته وأن الحوار المسؤول الهادف بين الأطراف اللبنانية المعنية هو الأسلوب الوحيد الذي يستطيع لبنان من خلاله تجاوز المأساة والأحداث الدامية..."[٥٨].

اتهم الملك خالد أطرافًا خارجية في إشعال الحرب الأهلية في لبنان وأوضح أن إسرائيل هي المستفيد الأول من تلك الحرب، وهي الساعية إلى بث الفرقة والتناحر في سبيل تحقيق مخططاتها التوسعية في المنطقة ومنها ضرب المقاومة الفلسطينية الموجودة في لبنان[٥٩]، وأكد من جانبه أن المملكة العربية السعودية تتعامل مع لبنان العربي وليس الطائفي داعيًا إلى دعم عربي من أجل وقف تلك الحرب[٦٠]. إن توجيه الملك خالد الاتهام لإسرائيل بإشعال الحرب الأهلية في لبنان استند على ما جاء في تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في مطلع آذار ١٩٧٥ قائلاً: "أن إسرائيل سترد على العمليات الفدائية الفلسطينية ردًا مختلفًا وسترد من داخل لبنان".[٦١] وجاء الموقف الذي تبناه الملك خالد ردًا على الشائعات حول دعم السعودية لفئة لبنانية دون أخرى، لثنيها عن مواصلة الجهود والدعوات لاحتواء

الأحداث اللبنانية، وأوضح الملك خالد أن بلاده ملتزمة بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[٦٢].

ومن جهة أخرى؛ أكد ولي العهد السعودي الأمير فهد أن بلاده تدعم الحوار بين اللبنانيين، بوصفها الوسيلة المثلى لتجاوز هذه الأزمة ولإرجاع لبنان إلى ما كان عليه سابقًا.[٦٣] وفي الإطار نفسه، رحبت الحكومة السعودية بالجهود العربية وسعيها لتطويق الحرب الأهلية، وهو ما جاء على لسان الملك خالد بالقول: "أن يدنا ممدودة دائمًا لكل يد تعمل على إعادة التضامن وأن هذا الأمر يشغل حيزًا كبيرًا من اهتمام المملكة".[٦٤] وأكد ولي العهد الأمير فهد أن بلاده لا تتردد أبدًا في مساعدة اللبنانيين، وأن الحكومة السعودية تبذل جهودًا كبيرة مع شقيقاتها العربيات للمساهمة في إنهاء المأساة اللبنانية وإعادة الأمن والاستقرار إلى لبنان.[٦٥]

وحول الدعوات إلى إرسال قوات عربية إلى لبنان، دعمت المملكة العربية السعودية هذا المطلب بقوة وأصدرت بيانًا بهذا الخصوص: "إن المملكة العربية السعودية أيدت وتؤيد قرار الجامعة العربية بشأن إرسال قوات أمن عربية للإشراف على إحلال السلام في لبنان الشقيق، اعتقادًا منها بأن هذا الإجراء يوقف نزيف الدم العربي... وتناشد السعودية جميع الأطراف المعنية المتصارعة بوقف القتال لتتمكن القوات العربية من أداء مهمتها.[٦٦] وفي إطار الجهود السعودية لاحتواء الأزمة اللبنانية، استضافت السعودية القمة الثلاثية في مدينة جدة عام ١٩٧٥، التي ضمت مصر والسودان والسعودية، وأكد البيان المشترك على دعم الجهود العربية لوقف نزيف الدم اللبناني والعمل على عقد مؤتمر عام تشارك فيه الأطراف اللبنانية لهذا الغرض[٦٧].

وفي الإطار ذاته، ونتيجة لتأزم الوضع الداخلي في لبنان، دعت المملكة العربية السعودية الدول العربية إلى اجتماع طارئ لبحث الموقف في لبنان وتداعياته الخطيرة ليس على لبنان فحسب وإنما على المنطقة العربية في وقت تستمر فيه إسرائيل تنفيذ مخططاتها التوسعية.[٦٨] استمرت الأحداث تسير في لبنان بوتيرة مستمرة مع تصاعد العنف والقتل في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في ضبية وتل الزعتر، فقد أعربت السعودية عن قلقها البالغ من ذلك وأكدت في بيان رسمي أن اتخاذ موقف المتفرج مما يجري في لبنان لا يمكن السكوت عنه وأن المملكة ستبذل كل ما بوسعها من أجل إيقاف القتل والدمار الذي يتعرض له المدنيون العزل وتؤكد دعوتها الأطراف المتصارعة إلى الالتفات إلى هؤلاء المدنيين الذين وقعوا ضحية تلك الأحداث[٦٩]. ودعت الحكومة السعودية الدول العربية إلى إنقاذ الجرحى المحاصرين في تلك المخيمات محذرة في الوقت نفسه خشيتها أن تؤدي الأمور إلى تقسيم لبنان إلى فئات متناحرة وإغراق المنطقة في حروب طويلة الأمد[٧٠].

وبموازاة ذلك بعث الرئيس اللبناني الياس سركيس (١٩٧٦-١٩٨٢) رسالة إلى الملك خالد جدّد شكر بلاده للموقف الايجابي الداعم الذي تبنته المملكة العربية السعودية لاحتواء الأزمة اللبنانية وسعيها الحثيث من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى لبنان[٧١]. واستكمالاً للجهود السعودية، استضافت السعودية قمة عربية خلال الفترة ١٦_١٨ تشرين الأول ١٩٧٥ جمعت كل من الملك خالد وأمير الكويت صباح السالم الصباح والرئيس اللبناني الياس سركيس والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وتناولت القمة الأحداث الجارية في لبنان والعمل على إيقاف الحرب الدائرة وحماية الفلسطينيين المقيمين في المخيمات في لبنان، وصدر عن القمة عدة مقررات وهي:

١- وقف إطلاق النار وإنهاء القتال الدائر في لبنان.
٢- تعزيز قوات الأمن العربية والتي تقدر بـ(٣٠٠٠٠) مقاتل قوامها القوات السورية الموجودة في لبنان تحت أمرة الرئيس اللبناني وتنحصر مهمتها في فرض وقف إطلاق النار وحفظ الأمن الداخلي والإشراف على سحب المسلحين إلى أماكنهم قبيل بدء الحرب.
٣- إعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان والتزام منظمة التحرير الفلسطينية باحترام سيادة لبنان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.[٧٢]

يبدو أن المملكة العربية السعودية استطاعت جمع الزعماء العرب حرصًا منها على إيقاف الحرب الأهلية اللبنانية لما لها من نتائج عكسية تصل إلى باقي الدول العربية، وأصبحت المملكة تشكل محورًا مؤثرًا بفعل ثقلها السياسي والاقتصادي، وهو ما عبر عنه الرئيس اللبناني أمين الجميل قائلاً: "إن لبنان لا يستطيع الاعتماد فعليًا إلا على المملكة، وإنها أملنا الوحيد للخروج من المأزق الخطير، إذ ساهمت المملكة العربية السعودية في التخفيف من مأساة الحرب ومد يد العون والمساعدة إلى الشعب اللبناني ومشاركتها في قوات الردع العربية..."[٧٣] كما عبر السفير اللبناني في واشنطن عن تقديره للجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية ومساهمتها في تقديم المساعدة والوقوف إلى جانب محنة اللبنانيين.[٧٤]

وفي إطار الدعم المادي الذي قدمته المملكة العربية السعودية للبنان، فقد قدمت السعودية مبلغ مليون وأربع مائة ألف دولار كمساعدة عاجلة للشعب اللبناني، وقدمت أيضًا مساعدات غذائية وطبية إلى المحاصرين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين خلال أحداث تل الزعتر.[٧٥] وتتويجًا للجهود الرسمية السعودية لاحتواء الأزمة اللبنانية، فقد توجه الملك خالد بزيارة رسمية لسوريا في ٢٥ كانون الأول عام ١٩٧٥، اجتمع خلالها مع الرئيس السوري حافظ الأسد وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وتناول المجتمعون الحرب الأهلية الدائرة في لبنان واتفقوا على ضرورة تسوية تلك الأزمة بما يتماشى مع سيادة واستقلال لبنان وحماية المقاومة الفلسطينية في آن واحد.[٧٦]

شاركت المملكة العربية السعودية في القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في (٢٥ تشرين الأول عام ١٩٧٦)[٧٧] ممثلة بالملك خالد، وأكدت القرارات الصادرة عنها على الموافقة على مقررات القمة العربية السابقة في الرياض من حيث الالتزام بوقف إطلاق النار والحفاظ على أمن وسيادة لبنان والمصادقة عليه من قبل الزعماء العرب، كما أكدت على التزام الدول العربية بالعمل على اعمار ما دمرته الحرب في لبنان، وإنشاء صندوق لجمع النفقات المخصصة لقوات الردع العربية في لبنان تحت إشراف الرئيس اللبناني.[٧٨]

وهذا يعني أن المملكة العربية السعودية رحبت بالوجود السوري في لبنان كأمر واقع، ولم تستطع أن توفق بين الأطراف العربية المناوئة للسياسة السورية في لبنان مثل العراق ومصر، آخذة مصالح تلك الدول بنظر الاعتبار، إلا أن الجهود السعودية أسفرت بالتالي عن تعريب الأزمة اللبنانية وحصول القوات السورية الموجودة في لبنان على غطاء عربي للعمل ضمن قوات الردع العربية، والتي شكّل السوريّون معظمها.

أشاد ولي العهد السعودي الأمير فهد بالقرارات الصادرة عن القمة العربية وأكد أن تلك القرارات جاءت تتويجًا لقرارات قمة الرياض السابقة، بفعل الجهود التي بذلتها الدول العربية من أجل إيقاف دوامة العنف الدائر في لبنان[٧٩]. وفي موسم الحج ألقى الملك خالد كلمة عن الأحداث اللبنانية جاء فيها: "أنني أحمد الله سبحانه وتعالى أيها الإخوان، وقد انطفأت شرارة تدمي قلوبنا جميعًا هي شرارة الحرب الطاحنة في لبنان، حيث نحمد الله تعالى على تباشير السلام التي عمت أرجائه وعلى أن وضع حدًا لتلك المجازر البشرية الرهيبة التي ذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء، ونحمد الله أن وفق إخوتنا في لبنان المخلصين ليتعاونوا ويتفهموا قضاياهم ويدركوا أن السلاح لا يمكن أن يحل المشاكل..."."[٨٠]

وتقديرًا للجهود السعودية أشار بيار الجميل رئيس حزب الكتائب اللبنانية، في تصريح له إلى موقف المملكة العربية السعودية الداعم لوحدة لبنان ودورها في إيقاف نزيف الحرب الأهلية فضلاً عن مساعداتها الغذائية والطبية لضحايا تلك الحرب.[٨١] وردًا على ذلك ذكر ولي العهد الأمير فهد في حديث له أن بلاده لن تتوانى عن مساعدة أي دولة عربية وأن السعودية بذلت جهودًا حثيثة من أجل القضية اللبنانية وهذا نابع من اهتمامها بلبنان، وأوضح أن بلاده ستضع كل إمكاناتها للوقوف إلى جانب الشعب اللبناني وإعادة اعمار البنى التحتية التي تضررت بفعل الحرب،[٨٢] وأكد السفير السعودي في بيروت علي الشاعر أن بلاده تابعت الأحداث في لبنان منذ البداية وأسهمت بشكل كبير في إنهاء العنف المسلح بين اللبنانيين والفلسطينيين وإعادة الأمن والاستقرار إلى لبنان.[٨٣]

تعرض جنوب لبنان إلى غزو إسرائيلي في ١٤ آذار ١٩٧٨، التي عرفت بعملية الليطاني هدفها ضرب الوجود الفلسطيني في لبنان وتنفيذ المخطط الإسرائيلي بالسيطرة على نهر الليطاني.[٨٤] وعلى الفور استنكرت الحكومة السعودية العدوان الإسرائيلي وأكد الملك خالد وقوف بلاده الكامل إلى جانب لبنان فضلاً عن الفلسطينيين الموجودين في لبنان، فيما أكد وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز أن لبنان سيستعيد أمنه واستقراره بجهود أبنائه بعيدًا عن التفرقة الطائفية.[٨٥] وبموازاة ذلك كررت المملكة العربية السعودية دعوتها الأطراف المتقاتلة إلى وقف إطلاق النار، واستطاعت أن تجمع تلك الأطراف في مؤتمر (بيت الدين) في لبنان خلال الفترة ١٥-١٧ تشرين الأول عام ١٩٧٨، ومثّل المملكة وزير خارجيتها سعود الفيصل فضلاً عن وزراء الخارجية العرب، ودعا المؤتمر إلى الحفاظ على سيادة لبنان وإنهاء المظاهر المسلحة وتقوية الجيش اللبناني.[٨٦]

شهد لبنان تطورات أخرى، تمثلت بالاجتياح الإسرائيلي للبنان في ٥-٦ حزيران ١٩٨٢، هدفت إسرائيل من خلاله القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من لبنان وإخراج سوريا من لبنان وتشكيل حكم ماروني قوي يوقّع معاهدة سلام مع إسرائيل.[٨٧]

لقد وضع الاجتياح الإسرائيلي الدول العربية في مأزق خطير ولم تستطع تقديم الدعم للبنان أو على الأقل الخروج بموقف موحد من ذلك الاجتياح، بسبب خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠ والانحياز السوري إلى جانب إيران وتفاقم الخلاف بين العراق وسوريا، وهذا ما جعل المملكة العربية السعودية توجه أصابع الاتهام إلى الإدارة الأمريكية بدعمها لإسرائيل والعمل على تفتيت وتدمير لبنان.[٨٨]

وبخصوص الموقف السعودي الرسمي من الاجتياح الإسرائيلي، صرح الملك خالد، خلال ترأسه المؤتمر الإسلامي المعقود في مكة في حزيران عام ١٩٨٢ قائلاً: "إن العدوان الإسرائيلي لا يقتصر على أنه اعتداء على شعب آمن مستقر في وطنه الطبيعي، واستباحة أرضه وممتلكاته، وإنما هو استهتار بالمواثيق والأعراف الدولية، وتحدٍ صارخ للقرارات التي تتخذها الهيئات الدولية، كما يعد عدوانًا على الحقائق والقيم الأخلاقية والمثل الإنسانية... إنني أناشد المجتمع الدولي بصفة عامة اتخاذ الإجراءات الحاسمة والكفيلة بوضع حد لهذه الممارسات الإرهابية".[٨٩] ودعا الملك خالد الدول العربية إلى التضامن والوقوف إلى جانب أشقائهم اللبنانيين والفلسطينيين الذين يتعرضون إلى حرب إبادة بشعة.[٩٠] وطالب ولي العهد الأمير فهد الدول العربية بوقفة حازمة إلى جانب الأشقاء اللبنانيين في محنتهم التي يمرون بها، مؤكدًا أن بلاده تؤمن بأن الحل العربي لأي قضية لا بد أن يعتمد على الإجماع العربي لتحقيق الهدف المنشود والقاضي بإخراج لبنان من أتون الحرب الأهلية المدمرة.[٩١]

خَاتِمَةٌ

تشير المعلومات الواردة في البحث إلى أن قيام الحرب الأهلية في لبنان في نيسان ١٩٧٥ لم يأتِ من فراغ، وإنما استند على جملة عوامل مهمة ساهمت إلى حد كبير إلى إشعال فتيل تلك الحرب، على أن الوجود الفلسطيني في لبنان شكّل أبرز العوامل المسببة للحرب، والمتمثل في انطلاق العمليات الفدائية الفلسطينية ضد إسرائيل، وهنا وجدت إسرائيل أن الحل الأمثل لوقف تلك العمليات هو تغذية المشاكل وتأجيج الصراعات الداخلية بين الفلسطينيين واللبنانيين.

وحول الموقف السعودي، فقد ارتكزت المملكة العربية السعودية في البداية على أسس ومبادئ في اتخاذ موقف واضح تجاه الأحداث الداخلية في لبنان، وهي الحفاظ على سيادة واستقرار لبنان وحماية الوجود الفلسطيني وتشجيع التقارب والتفاهم بين الفصائل المتصارعة واتخاذ جانب الحياد حتى لا يستغل من جانب دول أخرى كي تتدخل وتعمل على تعميق الفجوة بين الفلسطينيين واللبنانيين. إلا أن اشتداد حدة المعارك وتفاقم أحداث القتل والاختطاف وحصار مخيمات اللاجئين الفلسطينيين دفع بالمملكة العربية السعودية إلى التدخل والابتعاد عن سياسة الحياد لوقف نزيف الحرب الأهلية والوقوف إلى جانب لبنان، من خلال تقديم الدعم المادي والمساعدات الإنسانية للفئات المتضررة من تلك الحرب. ساهمت المملكة العربية السعودية بجهود كبيرة في إيجاد الحلول اللازمة لإيقاف الحرب، حرصًا منها على الحفاظ على حياة المدنيين الذين كانوا عرضة للقتل والاختطاف والتهجير، الذي مورس من جانب الأطراف المتصارعة. واستطاعت المملكة العربية السعودية دعم الحوار بين الأطراف المتحاربة من خلال مشاركتها في المؤتمرات العربية وتأييدها لتشكيل قوة عربية تكون مهمتها الحفاظ على الاستقرار الداخلي في لبنان والإشراف على وقف إطلاق النار.

الهَوامِشُ

(١) عبد الرؤوف سنو، **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠، تفكك الدولة وتصدع المجتمع**، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، ٢٠٠٨)، ج١، ص٧٨.

(٢) أحمد خليفة، "**موقف إسرائيل من أحداث لبنان ودورها فيها**"، مجلة شؤون فلسطينية، ع(٦١)، بيروت، ١٩٧٦، ص٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٥٠-٥١.

(٤) نصار غلميه، أسباب وأسرار الحرب اللبنانية ١٩٧٥-١٩٧٦، (د.م، ١٩٧٦)، ص٢٩٥.

(٥) عبد الجبار حسن الجبوري، **الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من أواخر القرن التاسع عشر إلى سنة ١٩٥٨**، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٠)، ص١٧٧؛ إبراهيم محسن وآخرون، **دولة لبنان الكبير، (١٩٢٠-١٩٩٦)**، منشورات الجامعة اللبنانية، (بيروت، ١٩٩٩)، ص٢٥٩.

(٦) الجبوري، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٧) غازي فيصل الراوي، **موقف الأحزاب اللبنانية من الوحدة العربية ١٩٤٦-١٩٥٨**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، ١٩٧٧، ص ٨٧.

(٨) الجبوري، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٩) أحمد أبو مطر، **حزب الله الوجه الأخر**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠٠٨)، ص٣١.

(١٠) صالح خضر محمد وحمد حسن عبد الله طرفه، "**موقف حزب الكتائب اللبناني من الأوضاع الداخلية في لبنان ١٩٧٠-١٩٨٩**"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، ع(٣)، مج(٨)، جامعة كركوك،٢٠١٣، ص ٣-٥.

(١١) ميشال الغريب، **الصليبيون اللبنانيون**، (د. م، ١٩٧٧)، ص ٣٦٥.

(١٢) سنو، المصدر السابق، ج١، ص ٨٥.

(١٣) ليلى رعد، **تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨ -١٩٧٥**، تقديم مسعود ظاهر، ط١، مكتب السائح، (طرابلس، لبنان، ٢٠٠٥). ص ٢٥٥.

(١٤) فتحية السعودي، **أحوال الفلسطينيين الصحية والاجتماعية في لبنان**، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٩)، ص ١١.

(١٥) منظمة الاشتراكيين الثوريين، **الوضع اللبناني والأزمة الوطنية – أفاق التغيير**، (د.م، د.ت)، ص٦٤-٦٥.

(١٦) سعد نصيف جاسم الجميلي، **التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٥**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ١٩٢.

(١٧) الياس سابا، "**الأزمة اللبنانية إلى أين**"، مجلة المستقبل العربي، ع (١٣٥)، ١٩٩٠، ص ٨٩.

(١٨) إيليا حريق، **السياسة والوفاق القومي في لبنان**، في زكريا وآخرون، المصدر السابق، ص٣٧٤.

(١٩) أحمد الرشيدي، "**قضية التدويل وصراع القوى في لبنان**"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٥، ١٩٧٩، ص٦٥.

(٢٠) محمد طي، **لبنان في خريطة الامبريالية الجديدة**، (د.م، د.ت)، ص ٢٤.

(٢١) يحيى علي العلي، **التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ حتى ٢٠٠٣**، ط١، (دمشق، ٢٠١٠)، ص٥٨.

(٢٢) عبد المنعم المشاط، "**الفلسطينيون والحرب في لبنان**"، مجلة السياسة الدولية، ع(٤٣)، القاهرة، ١٩٧٦، ص٤١.

(٢٣) حسن الحسن، **الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية**، ط٣، (بيروت، ١٩٨١)، ص١٩٩.

(٢٤) محمد وطرفه، المصدر السابق، ص٣.

(٢٥) رعد، المصدر السابق، ص ٢١٩.

(٢٦) باتريك سيل، **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، دار الساقي، (د. م، ١٩٨٨)، ص ٤٤٣.

(٢٧) فتحي خلف الجبوري، **نشأة الحزب التقدمي الاشتراكي ومواقفه الداخلية والخارجية ١٩٤٩-١٩٧٥**، ط١، الدار التقدمية، (لبنان، ٢٠٠٩)، ص ٢٠٢.

(٢٨) شفيق الريس، **التحدي اللبناني ١٩٧٥-١٩٧٦**، دار المسيرة للنشر، (بيروت، ١٩٧٨)، ص٧٧.

(٢٩) روبرت فيسك، **ويلات وطن**، ط١٧، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص ١١١.

(٣٠) الجميلي، المصدر السابق، ص١٩٤.

(٣١) منظمة التحرير الفلسطينية، **يوميات الحرب اللبنانية ١٩٧٦**، (بيروت، ١٩٧٧)، ج١، ص٨.

(٣٢) أحمد فتحي جمعة الحميد، **موقف الجمهورية العربية السورية من الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٣**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل،٢٠١٢، ص٥٧.

(٣٣) سنو، المصدر السابق، ج١، ص ٢٦٩.

(٣٤) **رشيد الصلح**: سياسي ومحامي ورئيس وزراء لبناني اسبق. ولد في بيروت عام ١٩٢٦ وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس الفرير والمقاصد ثم التحق بكلية الحقوق اليسوعية في بيروت وأتم فيها تحصيله الجامعي. أصبح رئيساً للوزراء في تشرين الأول عام ١٩٧٤ وحتى أيار عام ١٩٧٥ وقد تميزت فترة وجوده في رئاسة الوزارة باضطراب سياسي واجتماعي خطير مهد الطريق أمام اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في ١٣ نيسان ١٩٧٥. أي قبل استقالته بأسابيع. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الدار العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٨٦)، ج٢، ص ٨١٨.

(٣٥) جاسم محمد خضير الجبوري، **مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥، دراسة تاريخية وثائقية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ٢٢٨.

(٣٦) الحميد، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٣٧) **حرب لبنان، حصار بيروت – حرب الجبل**، مقتطفات من الصحف ووكالات الأنباء اللبنانية والعالمية، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص٧.

(٣٨) سنو، المصدر السابق، ج١، ص٢٦٩.

(٣٩) فؤاد مطر، **سقوط الإمبراطورية اللبنانية**، دار القضايا للنشر، (بيروت، ١٩٧٦)، ج١، ص ١١.

(٤٠) مصطفى طلاس، **مرآة حياتي**، ج٣، ١٩٦٨-١٩٧٨، طلاس للطباعة والنشر، (دمشق، ٢٠٠٧)، ص ١١٢١.

(٤١) مطر، المصدر السابق، ج١، ص ١١.

(٤٢) سنو، المصدر السابق، ج١، ص ٢٧٠.

(٤٣) مطر، المصدر السابق، ج١، ص ١٢.

(٤٤) مسعود الخوند، **لبنان المعاصر، مشهد تاريخي وسياسي**، ط٣، (بيروت، د.ت)، ص ٢٨٣.

(٤٥) **جريدة النهار**(اللبنانية)، ع(١٢٤٧٩)، ١٦ أيار ١٩٧٥.

(٤٦) الحميد، المصدر السابق، ص٦١.

(٤٧) محمد وطرفه، المصدر السابق، ص٦.

(٤٨) سمير فرنجية، "**الأزمة – والبديل**"، مجلة شؤون فلسطينية، العددان (٥٠-٥١)، بيروت، ١٩٧٥، ص١٧.

(٤٩) مطر، المصدر السابق، ج٣، ص١٢.

(٥٠) **الوثيقة الدستورية**: ويطلق عليها وثيقة الإصلاح السياسي عقدت في دمشق في ٨ شباط عام ١٩٧٦، عبارة عن مجموعة من الأفكار السياسية الإصلاحية، تم الاتفاق عليها من قبل الرئيس اللبناني سليمان فرنجية ورشيد كرامي بدعم من سوريا، كرست تلك الوثيقة رئاسة الطوائف الثلاث، إذ تضمنت مشروعًا يرتكز على المساواة في التمثيل السياسي بين المسيحيين والمسلمين، وهي جزء من وساطة سورية كانت تأمل من خلالها دعم الفلسطينيين لذلك الاتفاق لوقف الحرب الأهلية في لبنان. لتفاصيل أكثر يُنظر: عبد العزيز قباني، **لبنان والصيغة المأساة**، (بيروت، ١٩٨٢)، ص١٥.

(٥١) سنو، المصدر السابق، ج١، ص ٢٧٣.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٢٣٢.

(٥٣) **جريدة الرياض**، ع(٣٠٠٨)، ٢٠ نيسان ١٩٧٥.

(٥٤) **الملك خالد بن عبد العزيز**: هو الابن الخامس في سلسلة أبناء الملك عبد العزيز آل سعود ورابع ملوك المملكة العربية السعودية، ولد في الرياض عام ١٩١٣، شارك في مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ حول القضية الفلسطينية، وعُين نائبًا لرئيس مجلس الوزراء عام ١٩٦٢، ثم وليًا للعهد في ٢٥ آذار عام ١٩٦٥، وتسلم عرش المملكة بعد اغتيال أخيه الملك فيصل في ٢٥ آذار ١٩٧٥. توفي في ١٣ حزيران ١٩٨٢. يُنظر: الكيالي، المصدر السابق، ج٢، ص٦٠٢.

(٥٥) سامي محمود، الملك خالد بن عبد العزيز، مسيرة الخير والعطاء، ط١، أبها، ٢٠٠٧، ص١٠٠.

(٥٦) **جريدة الرياض**، ع(٣١٦٦)، ٢٥ نيسان ١٩٧٥.

(٥٧) **جريدة عكاظ**، ع(٣٤٧٧)، ٤ آذار ١٩٧٥.

(٥٨) **جريدة عكاظ**، ع(٣٤٧١)، ٢٨ نيسان ١٩٧٥.

(٥٩) **جريدة عكاظ**، ع(٣٤٢٧)، ٢٣ نيسان ١٩٧٥.

(٦٠) **جريدة الرياض**، ع(٣٢٠٣)، ٢٧ نيسان ١٩٧٥.

(٦١) إبراهيم النجار وآخرون، **لبنان وآفاق المستقبل**، أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩١)، ص١٥٦.

(٦٢) **جريدة الرياض**، ع(٣٢٠٤)، ٢٨ نيسان ١٩٧٥.

(٦٣) **جريدة عكاظ**، ع(٣٤٧٩)، ٣ آذار ١٩٧٥.

(٦٤) **جريدة عكاظ**، ع(٣٤٧١)، ٢٨ نيسان ١٩٧٥.

(٦٥) **جريدة الرياض**، ع(٣٣٥٩)، ٣ تموز ١٩٧٥.

(٦٦) **جريدة الجزيرة**، ع(١٥٣١)، ٢٢ آب ١٩٧٥.

(٦٧) **جريدة أم القرى**، ع(٢٦٣٥)، ٢ أيلول ١٩٧٥.

(٦٨) **جريدة أم القرى**، ع(٢٦٣٩)، ٦ أيلول ١٩٧٥.

(٦٩) **جريدة أم القرى**، ع(٢٦٣٧)، ١٠ أيلول ١٩٧٥.

(٧٠) **جريدة أم الجزيرة**، ع(١٥٧٩)، ١٢ أيلول ١٩٧٥.

(٧١) **جريدة أم القرى**، ع(٢٦٤٥)، ١٥ أيلول ١٩٧٥.

(٧٢) **جريدة الجزيرة**، ع(١٦٢٨)، ١٨ تشرين الأول ١٩٧٥.

(٧٣) محمد عنان، **السعودية وهموم العرب**، المكتب العالمي للطباعة، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٦٣-١٦٤.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٧٥) **جريدة الرياض**، ع(٣٤٠١)، ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٥.

(٧٦) الريس، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٧٧) سنو، المصدر السابق، ج١، ص٢٢٨.

(٧٨) **جريدة الرياض**، ع(٣٤٧٤)، ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٥.

(٧٩) **جريدة الرياض**، ع(٣٤٧٥)، ٣ شباط ١٩٧٦.

(٨٠) دارة الملك عبد العزيز، **مجموعة مختارات الخطب الملكية**، ج٢، الرياض، ١٩٩٩، ص٣٦.

(٨١) **جريدة عكاظ**، ع(٣٩١٥)، ١٥ نيسان ١٩٧٦.

(٨٢) **جريدة الرياض**، ع(٣٨٥٨)، ٢ آذار ١٩٧٧.

(٨٣) **جريدة الرياض**، ع(٣٨٥٩)، ٧ آذار ١٩٧٧.

(٨٤) جمال سعد نوفان، "**الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢**"، مجلة آداب الفراهيدي، ع(١٣)، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص ١١٣.

(٨٥) جريدة الجزيرة، ع(٣١٨٣)، ٢٠ آذار ١٩٧٩.

(٨٦) سنو، المصدر السابق، ج١، ص٢٣٢.

(٨٧) عدنان حسين السيد، **التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية**، ط١، (بيروت، ١٩٨٩)، ص ١١٦. ولتفاصيل أكثر حول أسباب ودوافع الاجتياح الإسرائيلي للبنان ينظر: شوان خزعل رشيد الكاكائي، موقف الجمهورية العربية السورية من الحرب الأهلية في لبنان ١٩٨٢-١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص ص٤٠-٤٤.

(٨٨) سنو، المصدر السابق، ج١، ص٣١٠.

(٨٩) جريدة أم القرى، ع(٢٩١٣)، ٢٩ حزيران ١٩٨٢.

(٩٠) عبد الرحيم محمد العلمي، "**فلسطين والقدس الشريف في فكر وحياة الملك خالد بن عبد العزيز**"، مجلة دارة الملك عبد العزيز، ع(٢)، السنة(٣٦)، الرياض، ٢٠١١، ص ١١٩.

(٩١) مها معتوق، **وقائع الحرب الإسرائيلية -الفلسطينية في لبنان**، ط١، (بيروت، ١٩٨٣)، ص ص ١١٢-١١٤.